القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ناقشت الوضع السياسي والاقتصادي

الشعار: هدفنا النهائي كدولة وأحزاب بقيادة الرئيس الأسد تحرير كل شبر من أرض سورية

الحديد: وضع خطط تناسب واقعنا والتركيز على إعادة إعمار العقول وما دمرته الحرب

وكالات

أكدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية خلال اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس الجبهة محمد إبراهيم الشعار، أن هدفنا النهائي كدولة وأحزاب بقيادة الرئيس بشار الأسد رئيس الجبهة الوطنية التقدمية تحرير كل شبر من أرض سورية من كل الاحتلالات لتحقيق وحدة التراب السوري كاملاً، مشددة على أن العدوان الصهيوني لا يوفر البشر والحجر في فلسطين المحتلة ولبنان، داعية إلى تمثل ما جاء في توجيهات الرئيس الأسد من خلال كلماته في مناسبات مختلفة وآخرها توجيهه للحكومة الجديدة في أن تكون شفافة وواقعية للتخفيف من معاناة المواطن، وهنا دورنا كأحزاب أن نقدم رؤانا الاقتصادية الواقعية لمساعدة الحكومة فيما يخص التنمية والوضع المعيشي لمواجهة المشكلات القائمة، وتنفيذ توجيهات السيد الرئيس للحكومة حول الانطلاق من الواقع في المعالجة والإمكانات والموارد المتوافرة في الدولة، وأن تكون دقيقة في وضع خططها في المجال الزراعي والصناعي والخدمي، وهذا ما يسهم في تعزيز الوعي الجمعي لدى الجماهير ويجسد الحالة الوطنية العالية.

من جهته تحدث الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي إبراهيم الحديد حول دور أحزاب الجبهة انطلاقاً من ميثاقها بالتركيز على إعادة إعمار العقول وما دمرته الحرب، مؤكداً ضرورة وضع خطط تناسب واقعنا كما قال الأمين العام للحزب الرئيس بشار الأسد في الاجتماع الموسع للجنة المركزية هذا العام.

من جانبه تطرق رئيس مجلس الشعب حموده الصباغ إلى ما قام به المجلس في دوره التشريعي الحالي، إذ انتخب مكتب المجلس وشكلت اللجان التي تنبثق عن المجلس وعددها 17 لجنة، مبيناً أن المجلس كله شكل ورشة عمل لوضع صيغة تنفيذية لكلمة الرئيس الأسد التوجيهية للمجلس حيث تناولت الكلمة في معظمها المهام المنوطة بمجلس الشعب في دورته الجديدة.

كما أشار الصباغ إلى مناقشة المجلس للبيان الذي تقدمت به الحكومة بالتفصيل في ضوء توجيهات الرئيس الأسد، لافتاً إلى التعاون مع الحكومة كسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية كل بما له وما عليه.

بدوره عرض رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي الوضع الاقتصادي بالاستناد إلى توجيهات الرئيس الأسد في أثناء اجتماعه مع الحكومة بعد أدائها القسم الدستوري أمامه، وفي المقدمة أن تكون حكومة واقعية وليس حكومة أحلام وآمال، وبدأت الحكومة بإجراءات العمل، متمثلين قول الرئيس الأسد في أننا دولة مؤسسات ونعمل على تحسين إدارة الموارد المتوافرة في سورية، وتزامن تشكيل الحكومة مع العدوان الآثم على لبنان، إذ ترتب على الحكومة استقبال أكثر من 400 ألف لاجئ، وهذا كان له انعكاس على عملنا إذ وجهنا الرئيس الأسد بأن مساعدة اللاجئين من أولويات اهتمامنا.

وتحدث الجلالي عن الجانب الاقتصادي وما فيه من اختلالات وواقع الحصار وما يترتب عليه من زيادة تكلفة المستورد نتيجة هذا الحصار، كما تناول موضوع الطاقة الكهربائية والمحروقات ومحاولة تأمين الاحتياجات الضرورية للنقل والزراعة والصناعة وفق الأولويات، مبيناً أن الحكومة تشكل ورشة عمل دائمة لتعمل ما أمكنها لتحسين الوضع المعيشي والخدمي ضمن الظروف الموضوعية، ولن تتردد في اتخاذ الخطوات التي تساعد في التخفيف من معاناة المواطنين.

كما تحدث أعضاء القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي محمود زنبوعة وجمانة النوري وسمير خضر وفاضل النجار والأمناء العاملون لأحزاب الجبهة وأحمد صالح إبراهيم رئيس الاتحاد العام للفلاحين وجمال القادري رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال حول قضايا عدة تتعلق بالوضع الاقتصادي والمعيشي والغلاء الذي يعانيه المواطن وضرورة دعم القطاع العام وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي وواقع الطاقة في سورية وما يعانيه نتيجة الحصار المفروض عليها وقدموا اقتراحات عملية تساعد الحكومة في وضع برامجها العملية.

وفي النهاية رد الأمين العام المساعد ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء على بعض التساؤلات التي طرحت من قبل الحضور.

وختم نائب رئيس الجبهة بشكره للحضور وأهمية هذا الاجتماع نتيجة ما دار فيه من نقاش مسؤول واقتراحات بناءة ومفيدة، كما وعد بتزويد الحكومة بكل الرؤى الاقتصادية والاقتراحات التي قدمت من قبل أحزاب الجبهة والمكتب الاقتصادي في القيادة المركزية للجبهة لمساعدتها وبذل الممكن للمضي في عملها وللتخفيف من معاناة المواطنين، وتعزيز صمود شعبنا في مواجهة أعدائنا والتصدي لهم وإفشال مخططاتهم، مؤكداً أن هدفنا النهائي كدولة وأحزاب بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد تحرير كل شبر من أرض سورية من كل الاحتلالات لتحقيق وحدة التراب السوري كاملاً.

الجلالي: الحكومة تشكل ورشة عمل دائمة لتعمل ما أمكنها لتحسين الوضع المعيشي والخدمي

الكهرباء ترفع أسعار الدواء ومواد أولية عالقة في الميناء

أصحاب معامل يطالبون بتجديد إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: لا انقطاع في أي صنف دوائي

هناء غانم

أوضح رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية محمد نبيل القصير أن ملف مشكلات الدواء عاد من جديد ويتم العمل على حلها بهدف إيجاد حلول سريعة وجذرية لتجنب انقطاع الدواء من الأسواق المحلية أو ارتفاع سعره وتوفير كل الاحتياجات المطلوبة إلى السوق المحلية.

وأكد أن إعفاء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية المحددة في جدول التعريفة الجمركية النافذ بالمرسوم رقم 377 لعام 2014 ومن كل الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد، هو أمر مهم وضروري لما له من أهمية في تسعير المواد الأولية التي تصل نسبة إعفاء المواد الأولية فيها إلى نحو 4 بالمئة ومواد التغليف إلى نحو 8 بالمئة ولاسيما في هذه الظروف الحرجة التي ارتفعت فيها أسعار الشحن 250 بالمئة وتوقف استيراد مستلزمات الدواء عن طريق لبنان وتحويلها إما عن طريق دبي وإما عن طريق الأردن.

وقال القصير: إننا كمجلس علمي للصناعات الدوائية تقدمنا بهذا الطلب منذ 3 أشهر نظراً لقلة المواد الخاصة بالإنتاج في شركات ومعامل الدواء، لافتاً إلى وجود كميات كبيرة من المواد الأولية الخاصة بالدواء «عالقة» في الميناء وتحتاج لقرار والصومال بشكل أساسي، وتحاول العودة إلى الأسواق السابقة ونسعى، بالتعاون مع وزارة الصحة، إلى السماح بإعادة التصدير بعد تأمينه في الأسواق المحلية.

بدوه أكد نقيب صيادلة دمشق حسن ديروان لـ«الوطن» أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لقطاع الصناعات الدوائية وتعمل على تذليل أي عقبات تواجه أصحاب المعامل وتوفير كل الدعم للشركات التي من شأنها أن تسهم في تمكينه ونموه حتى يتمكن هذا القطاع من تلبية حاجة الأسواق وتخفيف العبء عن المواطن.

وأفاد ديروان أن تمديد العمل بالصك التشريعي سوف يساهم في ضبط تكاليف الأدوية وأسعار الأدوية البشرية وحل القضايا التي تواجه شركات ومعامل الأدوية موضحاً أنه سيكون هناك احتساب التكاليف الحقيقية لأصحاب المعامل الدوائية وتعديل آلية التسعير، ووضع آلية تسعير تتناسب مع الواقع الحالي، وخاصة أن الضرائب والرسوم الجمركية مرتفعة لجهة مستلزمات الإنتاج الداخلي على تصنيع جميع الأدوية التي عليها رسوم فيها هدر لذلك يطالب أصحاب المعامل مجدداً برفع أسعار الدواء، أما في حال تمديد العمل بالمرسوم بالتأكيد سيكون هناك دراسة وتقييم لأسعار كل الأصناف الدوائية.

ونفى ديروان انقطاع أي نوع أو صنف من الدواء في الأسواق مؤكداً أن بعض الشركات تقوم بتصدير الأدوية بعد تأمين الاحتياجات المطلوبة إلى المرضى والمشافي تفادياً لدخول الأدوية المهربة ذات الضرر الاقتصادي والصحي الكبير إلى السوق المحلية.

بدوره أكد عضو في لجنة الصناعات الدوائية فضل عدم ذكر اسمه لـ«الوطن» أن تمديد العمل بالمرسوم ضروري لأن مشكلة الصناعات الدوائية تكمن بالتسعيرة المفروضة من وزارة الصحة التي تعتبر متدنية لبعض الأصناف الدوائية في حين نغطي جزءاً من تكاليف بعض الأصناف الأخرى.

لافتاً إلى أن ما تعانيه الصناعات الدوائية مرتبط أولاً وأخيراً بالكهرباء وحوامل الطاقة التي تشكل عبئاً لكل الصناعات والدوائية بشكل خاص، موضحاً أن ارتفاع سعر الكهرباء يشكل عبئاً إضافياً على معامل الأدوية التي هي بحاجة إلى الكهرباء لفترات زمنية طويلة، حتى إن بعض الأقسام بحاجة إلى التشغيل على مدار 24 ساعة علما أن تعرفة الكهرباء محلياً هي الأغلى عالمياً وبالأرقام والحسابات ما يشكل زيادة في التكاليف، لذلك لابد من إيجاد آلية معينة تخفض كلف الإنتاج كمنح مزايا للمعامل الدوائية عن طريق تأمين حوامل الطاقة بأسعار مخفضة.

وأوضح وجود مشكلة ثانية هي الرسوم المالية والإدارة المحلية موضحاً أن هناك –ازدواجاً ضريبياً في المطرح الضريبي نفسه– أي إن المعامل تدفع ضريبة على الأرباح وبالوقت نفسه ضريبة على الكهرباء معتبراً أن هذا الإجراء مجحف بحق الصناعة بشكل عام والصناعة الدوائية بشكل خاص هذا بالإضافة إلى أن الرسوم والتعريفات الجمركية التي تشكل عبئاً إضافياً الأمر الذي انعكس على تقليص في حجم الإنتاج الدوائي وبالتالي فقدان بعض الأصناف الدوائية مشيراً إلى أن تمديد العمل بالمرسوم المذكور يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج نوعاً ما.

الأسبوع القادم تحديد شهبندر تجار سورية ومجلس اتحاد غرف التجارة

نائب رئيس غرفة دمشق لـ«الوطن»: تشكيل لجان الغرفة خلال الأسبوع القادم وإمكانية زيادة عددها

رامز محفوظ

أوضح نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أنه سيتم خلال الأسبوع القادم تشكيل كل اللجان في الغرفة، وستتم مراعاة أن تكون لجاناً تمثل كل قطاعات الأسواق وكل المهن التجارية، مع إمكانية زيادة عدد هذه اللجان.

وأشار إلى أن هناك لجاناً تخصصية يرأسها حصراً عضو في مجلس إدارة الغرفة مثل لجنة الجمارك والمالية والعقارات والإعلام والتطوير وغيرها، وهناك لجان أخرى تسمى لجاناً قطاعية تتألف من عدة تجار وستشكل من ضمن القطاع التجاري نفسه، يرأسها عضو في القطاع، وليس عضواً في مجلس إدارة الغرفة، موضحاً أن من مهمة مجلس إدارة الغرفة مراقبة عمل هذه اللجان والتنسيق معها مثل اللجنة الغذائية واللجنة الدوائية والنسيجية والهندسية وغيرها.

وتوقع أن يتم تشكيل مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة خلال الأسبوع القادم بعد تشكيل كل المكاتب التنفيذية للغرف في جميع المحافظات وهذا الأمر مرهون بقرار من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأشار إلى مرسوم الرئيس الخاص بتوزيع المرشحين إلى شريحتين وحصر موضوع قيام الناخب بانتخاب المرشح الذي من درجته نفسها ساهم بإفراز عناصر جديدة في غرفة التجارة ودخول التاجر الحقيقي إلى مجلس إدارة الغرفة وأشخاص كفوئين في كل غرف التجارة وليس في غرفة تجارة دمشق.

ورأى أن هناك تغيراً ملموساً في الفكر الاقتصادي في سورية ظهر مع تشكيل الحكومة الجديدة التي يمكن تسميتها حكومة اقتصادية باعتبار أن أول القرارات التي صدرت مع تشكيلها هي قرارات اقتصادية بحتة، مبيناً أن التجار اجتمعوا عدة اجتماعات مع وزير التجارة الداخلية بعد تشكيل الحكومة الجديدة وكانت الاجتماعات مثمرة وهو يتفق مع التجار في وجهة نظرهم لجهة ضرورة تغيير بعض القوانين بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني.

وأوضح أن مجلس الإدارة الجديد يتطلع للحوار مع وزيري الاقتصاد والمالية بهدف الوصول إلى قرارات صحيحة تناسب الواقع الراهن كما تناسب النهضة الاقتصادية في سورية، مشيراً إلى أن الشراكة الحقيقية بين التجار والحكومة تكون من خلال إصدار قوانين صحيحة، وفي حال صدور قوانين صحيحة وكانت هناك سلاسة بإدخال البضائع وحركة المال فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف البضائع، لافتاً إلى أن اضطراب التكاليف يؤدي إلى رفع الأسعار.

وأضاف: الظروف التي مرت بها معظم دول العالم من حروب وأزمات خلال السنوات الماضية أدت إلى ضعف في العمل التجاري عالمياً وهذا الأمر أعاق عمل مجلس إدارة الغرفة السابق، فضلاً عن القوانين الحكومية الصادرة والتي أعاقت سير عمل مجلس الإدارة السابق مثل القانون رقم 8 وقانون التأمين ومنصة تمويل المستوردات وصعوبة التدفق المالي وحصر السيولة بموجب قرارات صدرت عن المصارف، إضافة إلى الضرائب المرتفعة وغلاء أسعار الكهرباء ما أدى إلى رفع أسعار أغلب المنتجات في السوق.

ورأى أن القوانين الحكومية التي صدرت خلال السنوات الماضية أدت إلى ضعف التفاهم بين الحكومة والتجار وعدم الثقة بين الطرفين وهذا الأمر أدى إلى ظهور مشكلات ليس على مستوى غرفة التجارة فقط إنما على المستوى الاقتصادي.

ومن المقرر أن يكون أول اجتماع لمجلس إدارة الغرفة الجديد غداً الأربعاء، مبيناً أنه لم يتم حالياً وضع خطة عمل الغرفة خلال المرحلة القادمة وستتم مناقشة ذلك قريباً.

تطبيق إلكتروني لمستثمري المناطق الحرة لمتابعة أعمالهم وتنفيذ عقودهم

وزير الاقتصاد: جذب الاستثمارات خاصة الصناعية لأهميتها في إيجاد صناعات تحمل قيمة مضافة

الوطن

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد ربيع قلعه جي أهمية المناطق الحرة في سورية في دعم وتحسن الاقتصاد الوطني لما لها من دور فاعل في زيادة كل من الإنتاج والصادرات وتعزيز التبادل التجاري ورفد الخزينة العامة بالموارد إضافة إلى أنها تتمتع بمزايا تفضيلية من شأنها المساعدة في جذب الاستثمارات.

وأشار الوزير قلعه جي خلال ترؤسه أمس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمناطق الحرة إلى ضرورة تحديث الأنظمة والتعليمات وتطويرها بما يخدم العمل بعمل المؤسسة، منوهاً بالتطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة في مجال الإيرادات التي حققتها المؤسسة.

كما تطرق زيتون إلى نظام الربط الشبكي بين المؤسسة العامة للمناطق الحرة وفروعها في المحافظات، مشيراً إلى أن العمل يتم حالياً على إطلاق تطبيق إلكتروني خاص بالمؤسسة يتيح للمستثمرين متابعة أعمالهم وتنفيذ عقودهم في إطار سعي المؤسسة لتعزيز البيئة التقنية والرقمية، إضافة إلى التوجه نحو استخدام الطاقة البديلة لتقديم الخدمات في بيئة عمل مستقرة وآمنة.

حضر الاجتماع معاون وزير الاقتصاد لشؤون التنمية الاقتصادية رانيا أحمد.

وفي سياق متصل التقى الوزير قلعه جي المديرين المركزيين في المؤسسة العامة للمناطق الحرة وقام بجولة اطلاعية على بعض الأنشطة الاستثمارية في فرع المؤسسة بدمشق، وأكد الوزير قلعه جي ضرورة تنفيذ الخطة الاستثمارية للمؤسسة حتى نهاية العام الجاري.